الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

التخصيصية وتنمية القدرة التنافسية
لوحدات قطاع الأعمال العام

ورقه مقدمة من
م/ محمود الغيل
عضو اللجنة الاقتصادية

التخصيصية وتنمية القدرة التنافسية
لوحدات قطاع الأعمال العام

تتجه الأفكار الاقتصادية إلى تحرير القطاع العام من القيود الاجتماعية والسياسية وتحقيق المساواة بين شركات القطاع العام والشركات الخاصة مع منحها كافة المزايا مع عدم تحميلها بأية أعباء أو تكاليف اجتماعية وسياسية تخل بينها وبين شركات القطاع الخاص مع عدم فرض قيود سياسية عليها أو التدخل فى سياساتها سواء من حيث التسعير أو الإنتاج أو الاستثمارات .

فمعظم البلاد الأكثر إتباعاً للأسلوب الاشتراكى أصبحت الآن تتجه إلى نظام السوق الحر وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص فى تحمل مسئولياته ودوره فى التنمية الاقتصادية دون احتكار .

ومعظم البلاد التى تتبع النظام الحر لم يعف الحكومة من القيام بمهامها فى تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادى .
ففى أوربا : تم إنشاء صندوق للاستثمار الأوربى للإنفاق على المشاريع الكبيرة كالطرق وشبكات الاتصال .

وفى أمريكا : تتبنى سياسة الانتعاش الاقتصادى من خلال التوسع فى مشاريع الخدمات (التعليم / الصحة والبيئة) للتغلب على قصور سياسة خفض الفائدة الى ٣٪ وإحجام المنظمين عن هذه المشاريع .

وفى مصر : لا يمكن تجاهل دور القطاع العام وتدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد الذى تغلب على مسالب الاقتصاد الحر ومنها :

إضطراد الركود - هبوط فى الأداء الاقتصادى - تراجع معدلات النمو - إرتفاع معدلات البطالة - التعرض لاضطرابات مالية ونقدية ..

وباستعراض نظريات الاقتصاد الحر نجد أنها تنادى بتدخل الدولة للارتفاع بالطلب الكلى لاستغلال كافة الموارد المتاحة تجنباً للأزمات الاقتصادية والتدخل من قبل الدولة فى النشاط الاقتصادى طبقاً لخطة مرسومة تضمن دفعات قوية مستمرة فى مجال الاستثمار واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق معدلات نمو مضطردة - مع الاستثمار المتزامن والمتناسب فى القطاعات المختلفة (عام / خاص / تعاونى) .

وإذا كان ذلك هو الهدف من القطاع العام فى مصر ... فإن تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد المصرى يهدف الى :-

- حماية الاقتصاد المصرى من السيطرة التبعية الأجنبية .

- مواجهة قصور حافز الربح التجارى السريع فى الاصلاح الاقتصادى عن طريق تنمية الصناعات الأساسية والاستراتيجية وتعميق هيكل الإنتاج .

- مواجهة الشركات العملاقة فى المنافسة عن طريق التخصيص / الانتاج الكبير / بلوغ الحجم الأمثل للانتاج . التكامل وتصميم المعدات وأساليب الانتاج / تحمل نفقات البحث العلمى والتطوير - التنسيق فى سياسة برامج الاستثمار والانتاج / وتوفير حد أدنى من فرص العمل .

فإننا نجد أن القطاع العام وتنفيذ توجيه الدولة وتدخلها فى النظام الاقتصادى قد واجه المشاكل التالية على سبيل المثال :-

١- عدم الالتزام بتطبيق القوانين الاقتصادية (دور جهاز الثمن مع قانون العرض والطلب / عدم تناسب التكلفة الاقتصادية لعوامل الانتاج مع اسعار بيع المنتجات / عدم تناسب العائد مع تكلفة الاستثمار / عدم ربط الأجور بالكفاية الانتاجية عدم المرونة في قرارات الاستثمار والانتاج والتوزيع والتسعير ويرجع ذلك للقيود السياسية والاجتماعية المفروضة على وحدات القطاع العام .

٢- قصور دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية عن إصدار القرارات الاستثمارية المناسبة لعدم الاهتمام بها أو لكونها غير مكتملة مع إفتقارها للبيانات السليمة .

٣- إطالة وتخلف آجال تنفيذ المشروعات الاستثمارية بسبب القيود الخارجية وللاسباب السياسية أو لعدم توفر التمويل اللازم . ويؤدى ذلك الى تضخم النفقات الايرادية المؤجله والتعرض للتقادم الفنى والتكنولوجى - أرتفاع التكلفة الاستثمارية .

٤- الخلل فى الهياكل التمويلية نتيجة عدم التناسب بين مصادر الحصول على الاموال وأوجه استخداماتها وتحمل الفوائد مع عدم دراسة تكلفة الاموال والحصول عليها .

٥- قصور فى إجراءات وأساليب الصيانة والاحلال والتجديد والتطوير للآلات وأساليب الفن الانتاجى وارتفاع معدلات الفقد الصناعى ومن ثم إرتفاع تكلفة الانتاج وتخلف الجودة

وعدم المقدرة على التنافس وعدم تحقيق المستهدف كماً ونوعاً .

٦- القصور في توفير النقد الاجنبى اللازم لتمويل المشروعات أو الاستفادة من التقدم التكنولوجى - مع عدم إستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة - ومن ثم عدم تحقيق حجم التعادل الذى يغطى التكاليف الثابته .

٧- عدم توفر الخامات (التى يتم الحصول عليها من الخارج لبعض الصناعات) وبالتالى عدم إستغلال الطاقات والأصول والاستثمارات المتاحة - مع عدم الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المنتج النهائى ومن ثم تحمل المصاريف الثابته والاهلاكات .

٨- ارتفاع أعباء التمويل والفوائد وتجاوز السقوف الائتمانية وارتفاع تكلفة النشاط وبالتالى إنخفاض المقدرة الائتمانية والانتاجية ونتائج الاعمال نتيجة عدم التنسيق بين سياسات الانتاج والاستثمارات مع تدفقات التمويل .

٩- الخلل فى تنظيم وادارة المشروعات ويشمل :-
- الخلل فى الهياكل التنظيمية .
- الخلل فى مستوى كفاءة الادارة العليا .
- قصور الخبرات والتخصصات .
- قصور في العمل بروح الفريق .
- قصور نظم الرقابة .
- قصور ترشيد عناصر التكاليف ومحاسبة المسئول .

١٠- خلل نظم تخطيط الانتاج والرقابة على الجودة مع قصور فى تحديد التشكيلة المثلى للانتاج والمتابعة الفعالة لبرامج الانتاج .

١١- تضخم المخزون السلعى وعدم توازن الانتاج بالشراء للاحتياجات من المواد الخام ومستلزمات الانتاج مع عدم توازن الانتاج باحتياجات السوق من المنتج .
ويؤدى ذلك الى عجز السيولة وتزايد أعباء التمويل والسحب من البنوك على المكشوف أو الاقتراض للاستثمار فى المخزون .

١٢ - القصور فى تحديد الحقوق والالتزامات وبالتالى قصور فى ادوات الوفاء المناسبة للالتزامات .

١٣- قصور نظم العمالة والأجور وتحمل أعباء العمالة الزائدة وعدم ربط الاجور بالانتاج بسبب استيعاب البطالة المستترة للقطاع العام .

١٤- القصور فى تجنيب المخصصات والاحتياطيات اللازمه لمواجهة الخسائر المحتملة (عدم اتباع مبدأ الحيطه والحذر) وعدم التقييم السليم للمخزون - مع إغفال أثر التضخم وارتفاع الأسعار على القيمة الاستبدالية للاموال المستثمرة .

١٥- القصور فى نظم توزيع الأرباح وعدم إعطاء الأولوية لسداد أقساط القروض المحلية والخارجية من فوائض الأرباح .

ونتيجة لذلك وعجز القطاع العام عن القيام بدوره فى التنمية الاقتصادية وتحقيق المستهدف - وتبنى الرئيس مبارك لسياسة الاصلاح الاقتصادى لتحقيق التوازن بين المصلحة القومية ومصالح التنمية ورعاية محدودى الدخل ، كانت سياسة الخصخصة نتيجة حتمية للنهوض وتنمية وتنشيط الاصلاح الاقتصادى . ويظهر جلياً أن مفهوم الخصخصة ليس بيع القطاع العام ولكنه يهدف الى توسيع قاعدة الملكية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص فى المشاركة فى التنمية الاقتصادية واستغلال الطاقات المتاحة (المادية والبشرية) لدى القطاع العام وذلك ببيع بعض أصول القطاع العام غير المستغلة (العاطلة) أو تأجيرها للعمال أو القطاع الخاص . وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة بشراء الأسهم والسندات وتوسيع سوق المال فى مصر .

وحتى يمكن النهوض بالقطاع العام فى ظل سياسة الخصخصة لابد من وجود إدارة جديدة فى معظمها بعد تحررها وتحريرها من كافة القيود - قيادات شابه قادرة على العطاء تعمل على قيادة القطاع العام بجدية وحزم حلاً لمشاكله الأساسية التى تتلخص فى :-

- عدم الالتزام بتطبيق القوانين الاقتصادية نتيجة للتدخل فى سياسات القطاع العام بقرارات سياسية .
- التحرر والحرية فى مجال تثبيت الأسعار .
- التحرر والحرية فى سياسات العمالة .
- التحرر والحرية فى توزيع الأرباح وربطها جميعاً بالإنتاج . مع عدم ربطها بأهداف إجتماعية دون التعويض عن التكاليف الاقتصادية .
- سلامة سياسات التمويل الاستثمارى .
- دعم الكفاية الإنتاجية للقطاع العام . والتنمية فى مواجهة المنافسة الدولية .

بالإضافة إلى ذلك تحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد القومى (عام ، خاص) بمراعاة الحجوم الاقتصادية المناسبة وتبنى سياسة تحفيز الاستغلال الأمثل للطاقات والامكانيات المتاحة لكل قطاع بحيث يباشر قطاع الأعمال العام دور القوى الدافعة لأنشطة القطاع الخاص - مع إلتزام القطاع العام بالإرتقاء بمستوى الجودة وخفض التكلفة والتركيز على المجالات التى تحقق للاقتصاد المصرى أعلى قيمة مضافة وأعلى ربحية اقتصادية وتحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى علاجاً لمشاكل البطالة والكساد وهبوط معدلات الدخول .

وأخيراً فإنه لبلوغ الهدف ومواجهة السلبيات السابق استعراضها والتى تؤثر سلباً على الإصلاح الاقتصادى لا يتأتى إلا عن طريق الإصلاح للتضخم البيروقراطى والقضاء على تأثير السلطة فى النشاط الانسانى حيث تلاحظ إختيار قيادات يستخدمون السلطة بعيداً عن الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية يمارسون سلطة القهر التى تخالف قانون قطاع الأعمال العام نصاً وروحاً ودستوراً .

وثانياً الإصلاح الإدارى لهذه القطاعات باتباع سياسة اختيار القيادات الجديدة الشابة للشركات القابضة والتابعة وما يجب أن يتصف به كل مرشح من طهارة اليد والشخصية القيادية والإيمان بالأساليب العلمية الحديثة فى الإدارة - قادراً صحياً على التصرف والحركة - لدية رؤية مستقبلية للتطوير والتحديث ورسم السياسات المستقبلية قادرة على دفع حركة التقدم والنمو .